المحاضرة العاشرة: النّحو و المناهج اللسانية الحديثة1

لقد أفرز الإنتاج الذي عرفه ميدان البحث اللساني الحديث ولا يزال يعرفه جملةً من الإشكالات والاضطرابات التي أدَّت إلى اختلاف واضح في مواقف الباحثين والدارسين تجاهه، وارتبط ذلك بكيفية التعامل مع التراث.

اللغوي العربي القديم، هذا التراث الذي يعدُّ مكونًا محوريًّا في الثقافة العربية الكلاسيكية والمعاصرة، والذي لا يزال صامدًا أمام أحدث النظريات اللغوية واللسانية؛ لما قامت عليه نظرية النحو العربي من أصول وضوابط أرساها النحاة في دراسة الظاهرة اللغوية وتحليلها، ولعل من أبرز مقومات هذه النظرية ما شاع في كتب أصول النحو؛ مثل: السماع، والقياس، والتعليل فضلًا عن الاستقراء والاستنباط والوصف والتصنيف، فما **موقف النظريات اللسانية الحديثة من التراث اللغوي العربي؟ وكيف تعاملت معه؟**

كثر الحديث عن طبيعة العلاقة القائمة بين النحو العربي واللسانيات الحديثة في الآونة الأخيرة؛ لكون النحو العربي مصدر الأصالة، أما اللسانيات فهي منبع الحداثة، فظهرت ثنائية الموروث والحداثة في مجال اللغة، وأصبح موضوع علاقة التراث اللغوي العربي باللسانيات يشغل بالَ كثيرين من اللُّغويين المحدثين.

والمتتبِّع للدرس اللساني العربي الحديث يجد أنه مُقسَّم إلى ثلاث فرق من الباحثين :

1. **فريق المحافظة على الموروث:** هو تيار متمسِّك بكل ما ورد في النحو العربي، ورافض لكل ما يُقدِّمه الدرس اللساني الحديث، ويمثّله مجموعة من الباحثين الذين حاولوا إيجاد صيغة لغوية تنطلق من الموروث اللغوي العربي؛ لا من معطيات علم اللسان الحديث.

2. **فريق التّجديد:** هو فريق أخذ تفصيل القول في أحد التيارات اللسانية الحديثة، باسم التفتُّح والترحيب بكل ما هو جديد، وهو تيار لساني عربي متخصِّص في الموروث اللغوي – النحو– غير أنّه قرأ عن اللسانيات، وتثقّف وفتن بها مجاراةً لموضة العصر الحديث، فقدّم نفسه بعدّه لسانيًّا...

3. فريق التوسُّط بينهما: الذي درس أوجه التشابُه والاختلاف بين النظرية النحوية العربية والنظريات اللسانية الحديثة، وحاول إظهار مواضع التلاقي والتناظر بينهما في مختلف صورها (اللسانيات البنيوية، واللسانيات التوليدية التحويلية)، إنه فريق يقوم على فكرة الربط بين جهود العلماء العرب القدامى في دراسة النحو العربي والنظريات اللغوية الحديثة، وتقديم صورة عن مدى التقاء التراث اللغوي القديم والبحث اللغوي الحديث، بهدف إقامة محاورة بين التفكيرين الأصيل و المعاصر.

هكذا إذًا تباينت نماذج القراءات المسلَّطة على التراث اللغوي، وهو تبايُن أساسه اختلاف تصوُّرات اللُّغويين العرب تجاه الموروث اللُّغوي العربي.

لقد عرف علم اللغة الحديث تطورًا كبيرًا منذ أوائل القرن العشرين، واستقرَّت دعائمه بداية فيما يُسمَّى بالمنهج الوصفي أو اللسانيات البنيوية، فاصطبغ القرن الماضي بالصبغة الوصفية، وحاول اللُّغويون العرب الذين اتصلوا بهذا المنهج أن يقرؤوا النحو العربي قراءة جديدة، وأن يطوِّروه على ضوء ما يصل إليه البحث اللساني في هذا المجال.

واعتبر اللسانيُّون الوصفيُّون العرب المنهج الوصفي هو المنهج الأكثر موضوعية في دراسة اللغة، والأقرب إلى الدقَّة والعلمية من غيره من المناهج التقليدية، فأصبح الوصف هو مهمة اللساني الأولى[1]، واقتنع اللسانيُّون بأن يكونوا واصفين للظواهر اللغوية لا مفسِّرين لها [2]، وانطوى العمل الوصفي اللساني على ثلاثة إجراءات كبرى، هي: الاستقراء، والتصنيف، والتقعيد، ملغيًا بذلك الإجراء التفسيري.

يرى د.عبدالقادر الفاسي الفهري أن من مشكلات البحث اللساني الوصفي العربي، ادِّعاء المنهجية والعلمية، فاللسانيُّون الوصفيُّون العرب قرنوا المنهج الوصفي بالعلمية، ونفوا ذلك عن سائر المناهج، يقول:

---

[1] نظريات في اللغة: ص35

[2] دراسات نقدية في النحو العربي، ص100

"فتمام حسَّان، شأنه شأن الوصفيين، يرفض العلة، ونظرية العامل، والإعراب التقديري، وعددًا من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث، ويرفض الخروج عن شيء ملاحظ إلى شيء مجرد؛ بدعوى أن هذه الأشياء – في نظره – ليست من العلم، وأن العلم يجب أن يكتفي بالملاحظة الخارجية، والتساؤل عن الكيف، ولا يتعدَّى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة"[1] .

إن ما يمكن أن يستشف من قول الدكتور الفاسي الفهري هو أن البنيوية العربية قامت على فكرة الوصف الخارجي للظواهر اللغوية دون تقديم أي تفسير أو تعليل لها، وهو ما دفعها إلى رفض العديد من الموضوعات والقضايا والمفاهيم التي كانت موجودة في الدراسات النحوية العربية القديمة القائمة على أساس منطقي عقلي فلسفي، وهكذا حين يؤلف اللسانيون الوصفيون العرب في اللسانيات، تراهم يكتبون مصنفات في نقد النحو، وإعادة وصف اللغة العربية القديمة، ولا يشعرون بأنهم معنيُّون بدراسة اللغة العربية المعاصرة أو بحل مشكلاتها [2].

و يؤكد ذلك الدكتور عبده الراجحي بقوله: **"إن وجود الأثر المنطقي في النحو العربي دليل على مكانة الجانب "العقلي"، ووجود الجانب العقلي في النحو، وبخاصة في مظهره المنطقي كان عنصرًا أساسيًّا من عناصر النقد الذي وجهه الوصفيون إلى النحو التقليدي، ومن ثم وجهه المحدثون إلى النحو العربي"** [3].

إن ما يمكن استنتاجه من كل ما سبق هو أن الدراسات اللسانية العربية البنيوية بنيت على فكرة الوصف

---

[1] عبدالقادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية،1/58

[2] فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص99

[3] عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص104-105

الخارجي، وهو شيء تتفق فيه مع النحو العربي القديم؛ لأن النحو العربي فيه كثر من مظاهر النحو الوصفي التي لا يمكن إغفالها ، ومنها اتصال النحاة الأئمة العرب بالواقع اللغوي، وأخذ اللغة من الأفواه؛ حرصًا منهم على تبيُّن النطق الصحيح للكلمات، بالإضافة إلى ملاحظتهم المباشرة للنص، وتناولهم للظواهر اللغوية على أساس شكلي؛ لكن رفض المدرسة الوصفية لمبدأ التفسير والعلة دفعها إلى توجيه نقد حاد للنحو التقليدي؛ لاعتماده على المنطق الأرسطي، و من ثَمَّ كان همُّ اللسانيين البنيويين العرب هو توجيه النقد للنحو العربي وبيان جوانب القصور فيه، والدعوة إلى طرح بعض قضاياه الكبرى التي تُعدُّ من متعلقات المنطق الأرسطي في النحو العربي، ومنها نظرية العامل النّحوي.

و بالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه النظرية، إلا أنها نالت نقدًا ورفضًا من عند الباحثين المتأثرين بالمنهج الوصفي، ومن أبرز الوصفيين الذين رفضوا نظرية العامل، تمام حسان، الذي صرح برفضه إياها، في قوله: إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة[1].

إن إسقاط نظرية العامل النحوي وإحلال بديل مكانها ليس بالأمر السهل أو الهين؛ لأن إسقاطها هو بمثابة تقويض للبناء النحوي الذي شيَّده النحاة على مدى قرون، واستناد تمام حسَّان إلى المنهج الوصفي يبدو جليًّا في الغاية الأساسية المتمثلة في إسقاط نظرية العامل النحوي؛ لا في وضع النظرية، ودعوة إسقاط نظرية العامل تتوافق مع ما يدعو إليه المنهج الوصفي من الاقتصار على وصف الكلام وفق ما يشتمل عليه من ظواهر لغوية، دون اللجوء إلى مفاهيم عقلية من خارج اللغة.

إلا اننا نقول نظرية العامل من أبرز قضايا النحو العربي؛ فهي دعامته الأساسة التي يقوم عليها، كما أنها

[1] تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص57

أحد أرقى وأعرق النظريات النحوية، ولها مكانة كبيرة جدًّا؛ ذلك أنها رسَّخَتْ جذورها في هذا النحو ووجهته منذ بداياته الأولى، و العامل بتضافره مع أصول النحو العربي السابق ذكرها تشكل البنية العامة لنظرية النحو العربي، ويكاد يجمع النحاة العرب القدامى على أن ظواهر النحو في حركات الإعراب بمدلوليه المعنوي واللفظي ومتغيرات التركيب إنما هي آثار العوامل، لذا عُدَّ العامل ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي[1].

اللسانيّات البنيويّة الوصفيّة:

إنّ اللسانيّات البنيويّة الوصفيّة في حدّ ذاتها اتجاهات عدّة، ومدارس مختلفة، تُنسب إمّا إلى أصحابها كالسوسوريّة والبلومفيلديّة والهاريسيّة، أو إلى البلد الذي نبتت ونشأت فيه، وذلك مثل دائرة براغ ودائرة كوبنهاغن والمدرسة الفرنسيّة والألمانيّة والأمريكيّة، أو تُنسب إلى اتجاهاتها النظريّة كالوظيفيّة والبنيويّة والتوزيعيّة وغيرها.

بيد أنّ هذه المدارس، وإن اختلفت في توجّهاتها اللسانيّة، وخلفيّاتها المعرفيّة ومناهجها المعتمدة، هي قائمة على جملة من المبادئ المشتركة التي لا يمكن إنكارها،والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1- ادّعاء العلميّة، والتحلّي بالموضوعيّة، ودراسة اللغة أو اللسان دراسة مجرّدة بعيدة عن كلّ انتماء عرقيّ أو إيديولوجيّ، باعتبار أن الكلام موضوع قابل للتحليل والتوصيف، وباعتباره موضوعا جديرا بالدراسة في حدّ ذاته ولذاته، الغاية منه البحث في بنية هذا اللسان أو ذاك، والبحث عن النظام أو الأنظمة المتحكّمة فيه.

2-إنّ هذا المبدأ العلميّ المفترض يقرّ بالقطيعة المعرفية (أو الإبستمولوجيّة) بين اللسانيّات الحديثة و

[1] عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت،1979، ص147

اللسانيّات القديمة ، واعتبار أنّ الأولى قامت على أنقاض الثانية. وعموما يلخّص دي سوسير اتجاهات هذه اللسانيّات القديمة في الأطوار التالية:

– النحو القديم : وهو ما يعرف بالنحو المعياريّ أو التقعيديّ وقوامه المنطق، وهمّه التمييز بين الصحيح والخاطئ في الاستعمال، وضبط القاعدة النحويّة المتعلّقة بالاستعمال.

– فقه اللغة (أو الفيلولوجيا): وهو يَدرس اللغة من خلال النصوص المدوّنة وتأويلها، وذلك في علاقتها بالتاريخ أو الأدب أو الدين.

–النحو المقارن: ويبحث في أصل اللّغات، والتوافقات أو الاختلافات الموجودة بين لسانَيْن مختلفين، أو بين ألسن مختلفة ترجع إلى أرومة واحدة.

إنّ هذه الاتجاهات اللّسانيّة القديمة حسب دي سوسير لم تؤسّس علما حقيقيّا، ولم تضبط منهجا محدّدا، ولم تحدّد أهدافا واضحة إلاّ في ما ندر. وهذا ما يشرّع في تصوّره إرساء ما يسمّى باللّسانيّات الحديثة.

3–ومن هذه المبادئ أيضا التمييز بين البحث اللّسانيّ في بعده الزمنيّ (أو الدياكرونيّ) وبعده الآني أي الظرفيّ، ولا مجال للتداخل بين هذين البعدين.

4–اقتصار المدارس البنيويّة الوصفيّة على الملاحظة والوصف والتصنيف بغاية التحليل اللّسانيّ، ولا مجال للافتراضات العلميّة في هذا، وإنّما الاهتمام كلّ الاهتمام ينصبّ على المنجز من الكلام وحده

5– إنّ دراسة اللّغة أو اللّسان من خلال الكلام هي المبدأ الأساس بالنسبة إلى المدارس البنيويّة الوصفيّة، وذلك في ما يتعلّق بأسبقيّة المنطوق على المكتوب. وما اللّغة عند أصحاب هذه المدارس إلاّ لغة المشافهة، وما الكتابة إلاّ ترميز للمنطوق وصورة تقريبيّة له، هذا فضلا على أنّ الكتابة من شأنها أن تقضي على حيويّة اللغة و تلقائيّتها، وهي تظلّ في كلّ الحالات تقريبيّة لما تنطق به المجموعة اللّسانيّة

الواحدة.

6- هذا المنطوق باعتباره أصواتا تتلاشى في الفضاء الخارجيّ، يجدر تدوينه، لا بالكتابة وإنّما بالتسجيل الحيّ، وذلك باعتماد التقنيّات الحديثة لجمع المادة المطلوبة.

و في هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما ذكره ليونز، وهو من أبرز أعلام هذه المدارس، من أنّ نقاط الاتفاق بين مختلف أصحاب هذه المدارس تتمثّل في اعتبار اللّسانيّات علما تجريبيّا، يقوم على التجربة لا على التأمّل أو الحدس. واللّسانيّ في هذه المدارس يتعامل مع حقائق ملموسة هي حقائق اللّسان أو الكلام. وبالنظر إلى أنّ هذا العلم علم تجريبيّ فهو موضوعيّ، وهو موضوعيّ بقدر ما يبتعد عن الذاتيّة، وعن كلّ التحيّزات الفرديّة والاجتماعيّة والعرقيّة[1].

و لعلّ الحديث عن العلاقة بين اللّسانيّات البنيويّة الوصفيّة والنحو العربيّ يحيلنا ضرورةً على القول : إنّ الاستفادة من اللّسانيّات البنيويّة حاصلة لا محالة، بالنسبة إلى كثير من علماء اللّغة العرب المحدثين، مثلما هي حاصلة بالضرورة للكثير من اللّسانيّين الغربيّين، وهي متفاوتة فيما يتعلّق بالتعامل معها، وهم يتراوحون بين الرفض و القبول، أو بين القبول الجزئي أو الرفض الجزئي.

وفي ما يتعلّق باللّغويين المحدثين العرب نحن لا نشكّ في قيمة أعمال كثيرة أنجزوها، تناولت مسائل تهمّ اللّغة العربيّة بالدرس والتحليل والإضافة، فأفرزت بحوثا جيّدة، الاستفادة فيها من اللسانيّات الحديثة واضحة ولا ريب، وإنّ ما أضافته إلى التراث النحويّ مكسب لا ينكره إلّا جاحد. ولكن حسبنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض الهنات أو النقائص التي طبعت أبحاث هؤلاء، وذلك لوقوفهم عند أطروحات هذه المدارس البنيويّة الوصفيّة المشار إليها وعدم القدرة (أو الرغبة) في تخطّيها إلى ما أُنشئ بعدها، وفي مواكبة تطوّر الدرس اللّسانيّ الحديث. وللتدليل على صحّة ما نذهب إليه لنقف عند جيل من هؤلاء

[1] عبدالقادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية،58/1

اللغويّين العرب المحدثين ممّن حاولوا إرساء تصوّرات لسانيّة جديدة تسعى إلى أن تقيم أركانها على أنقاض التراث النحويّ العربيّ، وذلك بنقده ودحض أطروحاته والتشكيك في الكثير من منطلقاته وتوصيفاته وتعليلاته، بتعلّة أنّها لا تتماشى وما وصل إليه علم اللّغة الحديث. ولعلّ من أبرز هؤلاء، وممّا لا يخفى على أحد، لغويّون مشهورون لهم باع في هذا المجال أمثال إبراهيم أنيس وتمّام حسّان وكمال محمد بشر وغيرهم. إنّ هؤلاء ودون مزايدات كَالُوا الاتّهامات إلى النحاة العرب القدامى في أكثر من مناسبة وفي أكثر من موضع، وانتقدوهم انتقادات شديدة، وذلك أسوة بالنقد الذي كان يوجّهه أعلام كبار من المدارس البنيويّة الوصفيّة في أوروبا إلى الأنحاء الغربيّة القديمة، وخاصّة منها النحوَيْن اللاتينيّ والإغريقيّ، وكأنّ ما ينطبق على الأنحاء الغربيّة ينطبق بالضرورة على كلّ الأنحاء القديمة، ومن ضمنها النحو العربيّ.

وللتدليل على ما تبنيناه نسوق ما ورد في كتابات بعض من هؤلاء اللغويّين المحدثين العرب لنبيّن هذه التصوّرات المجحفة في حقّ التراث النحويّ العربيّ من جهة، وفي حقّ التطوّرات اللّسانيّة التي ما فتئت تظهر يوما بعد يوم من جهة ثانية. فممّا جاء على لسان الدكتور كمال محمّد بشر في حديثه عن المنهج المتّبع في الدرس الصرفيّ، وفيما يخصّ الأفعال المعتّلة على وجه الدقّة قوله: " **إنّ للأفعال المعتلّة منهجين منفصلين: أحدهما تاريخيّ والثاني وصفيّ. ويعنى الثاني منهما بوصف الموجود بالفعل، مضيفا قوله، ولا يجوز لنا أن نتعدّى هذا الواقع بحال من الأحوال ونحصر عملنا في الوصف دون التورّط في افتراض أو تقدير أو تخمين**"[1].

إنّ المتفحّص لقول الأستاذ كمال بشريدرك أنه ليس بالضرورة أن نقبل الحكم على أنّ الدرس اللّسانيّ (وهو وصفيّ بالأساس) أن يقتصر على الموجود، أي على المنجز أو المتحقّق على ألسنة الناس. وبناء على ذلك لا حديث في ما يرى عن الأفعال المعتلّة مثل "قال" و"خاف" و"دعا" و"رمى" إلاّ

[1] فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص99

باعتبارها كذلك. ولا مجال، كما يقول الدكتور بشر، ليتعدّى هذا الوضع بحال من الأحوال. وعليه فإنّ التصوّر المفترض في صيغ من نحو /قَوَلَ/ و/يَقْوُلُ/ و /يَوْصِفُ/ و /مِوْزان/ الخ.. هي من باب الافتراض والتخمين، الذي لا يُقرّه العلم الحديث، أو هي صور مفترضة من باب ما نَطق به الناس تاريخيّا في يوم من الأيّام[1].

وهذا الدكتور الطيّب البكّوش، وفي المضمار نفسه، وبشأن النظريّة الصرفيّة أيضا يقول: " **تتضمّن النظريّة النحويّة عيوبا جوهريّة"، وذلك كالخلط في المصطلحات وفي بعض المفاهيم الصوتيّة والخطأ في تعليل بعض التغيّرات الصوتيّة لانطلاقها من الرسم المرئيّ لا من سلسلة الأصوات المنطوقة** [2].

إنّ الحديث عن العيوب الجوهريّة والخلط والخطأ لممّا يشين النظريّة الصرفيّة القديمة حقّا، إن كان هذا موجودا فعلا، وهذا يدعونا بلا شكّ إلا مزيد التمحيص في هذه النظريّة، والالتزام بالقراءة المتأنيّة والموضوعيّة، وعدم التعجّل بإصدار الأحكام.

وأمّا بشأن الأخطاء في هذه النظريّة التي مردّها إلى الانطلاق من الرسم المرئيّ أو الكتابة فهذا لا سبيل إلى قبوله لا من باب التحيّز إلى النحاة القدامى، وإنّما بالنظر إلى أنّ المقصود الذي يرمي إليه هؤلاء ليس الرسم المكتوب مطلقا، وإنّما الصور الصوتيّة الافتراضيّة التي يقرّ علم الأصوات الحديث بأصالتها. فـ ''الواو'' في يَقُولُ التي أصلها /يَقْوُلُ/ مثلا تعتبر في الحالة الصوتيّة الوظيفيّة مصحّحة عندما تتبعها حركتها، وهي حرف إشباع في حالة التحقّق الصوتيّ عندما تسبقها الحركة التي هي من جنسها. وفي هذه الحالة نطبّق نظريّا قاعدة النقل أو ما يطلق عليه إسكان متحرّك وتحريك ساكن لتصبح الصيغة الجديدة ''يَقُوْلُ''. إنّ هذا الإجراء الذي أنجزه النحاة القدامى لهو على درجة عالية من التجريد في تمثّل وضع

---

[1] عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص104-105

[2] عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص147

الحركات من الحروف و الالتجاء إلى الصيغ المجرّدة وتطبيق جملة من القواعد تدخل ضمن نسق القواعد المفترض والذي هو أساس النحو بالمعنى الحديث.

وفي هذا الشأن أيضا يقرّ الدكتور فوزي حسن الشايب بأنّ نظرة النحاة العرب القدامى للمسائل اللغويّة **"قد أثقلت كاهل الدراسة اللغويّة بكثير من الأحكام والتأويلات التي تُجافي طبيعة اللغة، ممّا جعل النحو والصرف من أكثر الميادين التي باضت وفرّخت فيها كثير من التخيّلات والمفاهيم الخاطئة والآراء المعدّة سلفا"** [1]

إنّ الحكم على النحو العربيّ باعتباره قائما على التخمينات، والمفاهيم الخاطئة، والأحكام المسبقة، لهو أمر ينمّ في تقديري مجدّدا عن عجلة واضحة في إطلاق الأحكام ، وينمّ عن قراءة غير متأنّيّة للنظريّة أو النظريّات النحويّة القديمة، وعن نظرة قاصرة في فهم التراث النحويّ واللّغوي عموما. وليست التصوّرات والافتراضات الصوتيّة في اعتقادنا من باب ما ذهب إليه هؤلاء، وإنّما هي من باب الافتراض العلميّ الذي تقرّه مسائل التصريف والاشتقاق في العربيّة. وليس من باب الوهم في تصوّرنا وتصوّر النحاة أن نُرجع ''قال'' إلى فَعَل و''خاف'' إلى فَعِل و''طال'' إلى فَعُلَ، وليس من باب التخمين أيضا أن نرجع ''قال'' و''خاف'' و''طال'' إلى الواويّ لا إلى اليائيّ، فكلّ هذا له ما يدلّ عليه للبرهنة على صحّته ومقبوليّته.

إنّ هذه النماذج من الأحكام التي تمّ الإشارة إليها ، لا تتوانى في وصف التراث النحويّ بالخلط في المفاهيم والمصطلحات، ولا تتوانى في اتهامه بأنه قائم على الأوهام والتخمينات، وبأنه يجافي طبيعة اللغة والوقائع اللّسانيّة. هذه الأحكام هي أحكام، في اعتقادنا، أبعد ما تكون عن الموضوعيّة، ولعلّها جاءت من تبنّي الأطروحات اللسانيّة التي روّجت لها المدارس البنيويّة الوصفيّة التي تناوئ الأنحاء القديمة. لكن

[1] تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص57

وللملاحظة نقول إنّ ما يمكن إطلاقه على الأنحاء القديمة الغربيّة، لا يمكن إطلاقه بالضرورة على النحو العربيّ، فضلا عن القصور الواضح عند علماء اللغة المحدثين العرب في فهم أطروحات النحو العربيّ القديم فهما دقيقا من جهة، وفي القدرة على تجاوز حدود هذه النظريّات اللّسانية الحديثة المشار إليها من جهة ثانية ، وفي عدم الاستفادة من أطروحات جديدة غيرها، وعدم الاطّلاع على ما استجدّ في الدرس اللّساني من الحديث.

إن ظهور الدرس اللساني الوصفي مثل نقطة التحوُّل الأولى في مسار الدراسات اللغوية؛ لكن ما لبث أن تغيَّر تغيُّرًا أساسيًّا في العقد الخامس من القرن الماضي، حين اعتبر اللغويون "العقل" مصدرًا أساسيًّا من مصادر الدرس اللغوي، وظهرت نظرية لسانية جديدة دينامية لا تزال تتطوَّر يوم بعد يوم، وهي ما يعرف الآن بـ "النظرية التوليدية التحويلية"، هذه النظرية اللسانية الحديثة التي حظيت بمكانة ورتبة هامة أهَّلتها لتحتل الصدارة في الدرس اللغوي، نظرًا لما قدمته من نتائج نظرية وتطبيقية حول طبيعة اللغة الإنسانية، وتنسب هذه النظرية إلى العالم اللغوي الأمريكي أفرام نعوم تشومسكي، والحق أن تشومسكي قوَّض الدعائم التي يقوم عليها علم اللغة الحديث، وأقام بناءً آخَرَ يختلف في أصوله لاختلاف نظرته إلى طبيعة اللغة [1]، وتشومسكي بمنهجه التحويلي الجديد وجَّه إلى النحو الوصفي نقدًا عنيفًا [2].

[1] عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت،1979، ص109

[2] نفس المصدر، ص111